



منتدى البدائل العربى للدراسات
Arabi Forum for Alternatives



GREENPEACE
غرينبيس

سلسلة أوراق

منطقة في خطر!
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

من أجل السيادة الغذائية في مواجهة نهب الموارد وتدمير البيئة

علي أزيك
عضو جمعية أطاك ومنسق شبكة شمال إفريقيا للسيادة
الغذائية

ربيع وهبة
مترجم وكاتب مصري مهتم بالاقتصاد السياسي والبيئة
ليلي الرياحي
عضوة في المنصة التونسية للبدائل، وأستاذة في المدرسة الوطنية للهندسة
المعمارية والتعمير بتونس

عرفت منطقتنا إبان الاستقلال مناويل تنموية تعتمد الاستغلال الفاحش للموارد الطبيعية والبشرية المحلية لتمويل الاستثمار في القطاعات المندمجة في الاقتصاد العالمي كالخدمات والسياحة والاستخراج، متبعة في ذلك نظرية الميزات المقارنة والتجارة الحرة. وعمدت إلى استئصال القيمة المضافة المنتجة في الأرياف لدعم التنمية في المدن الساحلية وبالمقابل توخت سياسة أجور ضعيفة لاستيعاب البطالة وتقوية أجهزة الدولة، معوضة ضعف مداخيل الأسر بمنظومات دعم للمواد الغذائية الأساسية. نتج عن هذه السياسة تهميش للفلاحة المعاشية و تحولات ديمغرافية عميقة تمثلت في نزوح الفلاحين إلى المدن والتجائهم إلى الاقتصاد غير المهيكل الذي ما انفك يتضخم إلى اليوم.

شكلت سنوات السبعينيات والثمانينيات منعطفًا حاسمًا نحو المرور إلى سياسات التقييم الهيكلي، بعد تفجر أزمة المديونية في بلدان الجنوب. كان قوام هذا التكييف الطارئ والعنيف، تطبيق سياسات نيوليبرالية صارمة، بما فيها تخلي الدول عن دعم بعض المواد الغذائية: الخبز والزبدة والسكر... إلخ، مع المحافظة على سياسة الأجور الضعيفة التي أصبحت تعتبر في هذا السياق "ميزة مقارنة" مهمة لجلب الاستثمار الأجنبي، ما كان له الأثر المباشر على تردي الوضع المعيشي لملايين الأسر.

لم تكن مصر والمغرب وتونس استثناءً من هذه التعديلات الليبرالية القاسية على "خبز" شعوبها¹، بل طالت سياسات الانفتاح جُلّ نواحي الاقتصاد القطري، بما فيه تشجيع النموذج الفلاحي الاستخراجي التصديري من أجل توفير العملة الصعبة بغية سداد الدَّين، شمل هذا التعدي الليبرالي أيضًا، صغار منتجي الغذاء، بالاستحواذ على أراضيهم الزراعية، وتهجيرهم من القرى إلى المدن²، في مقابل امتيازات "ريعية" لكبار المستثمرين في القطاع الفلاحي على شكل دعم مالي ومنح الأراضي أو تفويتها بأسعار زهيدة.

كان للجانب البيئي عظيم الضرر، من هذه السياسات النيوليبرالية في القطاع الفلاحي، بالنهب المنظم للموارد، والتدمير الكارثي للبيئة بالاستنزاف المهول للفرشة المائية³ والاستعمال المكثف للمواد الكيماوية، و إنهاء التربة بالزراعات الأحادية، والاستغناء عن البذور الأصيلة كما الحال في تونس⁴. وهو ما يكشف حقًا عن أزمة إيكولوجية في المستقبل.

لا تزال هذه السياسات الفلاحية مستمرة في البلدان الثلاثة، بل زادت احتدادًا في كل من المغرب وتونس، بالاكتمال الهائل للأقطاب الفلاحية الكبرى، التي تهدد سيادتها الغذائية، معرضة شعوبها لمخاطر تقلبات أسعار الغذاء على الصعيد الدولي (2008/2007) ومستتبعاتها الاجتماعية.

دفعت هذه السياسات أقسامًا متضررة من الفئات الكادحة وعلى رأسها، عمال وعاملات الزراعة وصغار الفلاحين والفلاحات إلى نضالات اجتماعية رافضة الاستغلال داخل الضيقات الرأسمالية في شروط أقرب إلى العبودية، أو الاستحواذ على الأرض أو الموارد.

حراك نراه رافدًا من الروافد الرئيسية التي تصب في مجرى السيادة الغذائية، ويناقض منطق الأمن الغذائي بهذه البلدان.

السيادة الغذائية والأمن الغذائي: تبيد الالتباس بين المفهومين

لا بد أولاً من تبيد الالتباس المضلل فيما يتعلق بمفهوم السيادة الغذائية، لا سيما في السجال مع مفهوم الأمن الغذائي، الذي يعد بالطبع المصطلح الأكثر رواجًا واستعمالًا في خطابات الحكومات السياسية والمنظمات الزراعية المتخصصة، وكذلك من قبل المؤسسات الدولية المالية IFIs مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهما. ظهر مفهوم الأمن الغذائي في نهاية ستينيات القرن الماضي، ويُعرّف حسب منظمة الأغذية والزراعة FAO بـ "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية

¹ جليبير الأشقر، لغز اللامساواة العربية مثال مصر، ترجمة وائل جمال، منشورات، مؤسسة فريدريش أيبرت، سنة 2020، ص 8.

² سعيد ولفقيه، في المغرب: الأرض المثمرة للمزارعين الكبار و عناد السماء للفلاحين الصغار، السفر العربي <https://bit.ly/3vQ5wt5>

³ مقال منشور على موقع سيادة: <https://bit.ly/2PcDxTR>

⁴ أيمن عميد، البذور المحلية: تاريخ من النهب، موقع سيادة، <https://bit.ly/38ZkDqf>

والنوعية اللزمتين، بما يلبي احتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة⁵. وبعيدًا عن كل الأدبيات والتطور الاصطلاحي لمفهوم الأمن الغذائي الذي أصبح يشمل توصيات من قبيل: "عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي"⁶ يظل من الضرورة الإشارة إلى أن ظهور مفهوم الأمن الغذائي في أدبيات المؤسسات الدولية جاء بديلاً من مفهوم "الاكتفاء الذاتي"، الذي ظهر أساساً خلال خمسينيات القرن الماضي، واقترن وقتئذ بحركات التحرر الوطني التي جعلت من مهمة تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي من الغذاء على رأس اهتماماتها وأولوياتها التحررية، وفي أفق بنائها الذاتي⁷.

من تطبيقات المفهوم أن تصبح مهمّة توفير الاحتياجات الغذائية عابرة للجغرافيا وللحدود دون أن يكون المزارع المحلي فاعلاً أساسياً في تحقيقها، وكذلك استبعاد المسؤولية الإلزامية للإنتاج المحلي في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية، مقترحاً بالمقابل أن تعوّض سياسة استيراد المواد الغذائية مهام إنتاجها محلياً. بمعنى آخر، إن مفهوم الأمن الغذائي يقترح عدم ضرورة إنتاج بلد ما حاجياته الغذائية الأساسية، طالما يؤمن استيرادها من دول أخرى توفير هذا الغذاء بشكل كافٍ⁸.

غير أن فكرة الاعتماد في تحقيق الأمن الغذائي على الاستيراد لا تخلو بعد التجربة الحية في مناطق وبلدان كثيرة في العالم من انعكاسات كارثية لعل أهمها:

- تدمير إمكانيات الزراعة المحلية المعاشية، وبالتالي إفقار صغار ومتوسطي المزارعين.
- احتكار الموارد الطبيعية كالأرض والماء والبذور لتوظيفها في الفلاحة التجارية.
- تبديل نمط الإنتاج الزراعي المحلي المرتكز على التكامل والتنوع والحفاظ على الموارد من أجل توفير أساسيات التغذية المحلية بنمط يهدف إلى الربح بناءً على محاصيل تجارية أكثر ربحية موجهة نحو التصدير.
- ضعف إمكانيات المزارعين المحليين في المنافسة مع قوى السوق بسبب غياب دعم الحكومات، يؤدي إلى إفلاس الآلاف منهم، ممّا سيضطرهم إلى ترك العمل الزراعي أو التآقلم مع منط السوق.
- الإضرار بمخزون البذور المحليّة لصالح البذور المستوردة والمعدّلة جينياً.
- الإضرار بالتربة وبالمنظومات الإيكولوجية وتعميق الهشاشة أمام التغير المناخي.
- تأييد حالة التبعية الاقتصادية، وخصوصاً الغذائية منها، وفقاً لمقولة الاستيراد والارتهان الهيكلية لأسواق الغذاء العالمية⁹.

في المقابل ظهر مفهوم السيادة الغذائية سنة 1996 على يد حركة "فيا كامباسينا Via Campasina نهج المزارعين" خلال قمة الغذاء التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة FAO يعني "حقّ الشعوب في اتّباع نظام غذائي صحّي وثقافي وملائم ينتج بطرق مستدامة"¹⁰ متضمناً ذلك حق الشعوب في تحديد أنظمتها الغذائية والزراعية. وتولي السيادة الغذائية أهمية مركزية لمنتجي وموزعي ومستهلكي الغذاء_ صلب الأنظمة والسياسات الغذائية_ بدلاً من ميكانزمات الأسواق الحرة والشركات متعددة الجنسيات. كما تدافع السيادة الغذائية عن مصالح الأجيال القادمة وتعمل على ضمان اندماجها. وهي تمثّل إستراتيجية مقاومة تعمل على تفكيك أنظمة الاتجار في الغذاء ومحاربة السياسات الغذائية المعمول بها حالياً. كما تعني السيادة الغذائية توجيه المنتجين المحليين ليكونوا المحدّدين المركزيين لمختلف الأنظمة الغذائية والسياسات

Trade Reforms and Food Security : Conceptualizing the Linkages. FAO, UN. 2003.⁵

Food and Agriculture Organization (November 1996). "Rome Declaration on Food Security and World Food Summit Plan of Action".⁶

Retrieved 26 October 2013

<https://bit.ly/3kvVbgM> :شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية، في خدعة المفاهيم: ما بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية أين تتموقع الشعوب؟ 19 يوليو/تموز 2019.

⁷ المرجع السابق.

⁸ انظر المرجع 3.

International Institute of Social Studies, Food Sovereignty : a critical Dialogue, at : <https://www.iss.nl/en/research/research-10>

[networks/initiatives-critical-agrarian-studies/food-sovereignty-critical-dialogue-20132014-conference-papers-series](https://www.iss.nl/en/research/research-10)

الزراعية والصيد البحري وتربية المواشي¹¹". كما جرى توسيع وتعميق هذا المفهوم في المنتدى العالمي للسيادة الغذائية بنيبيليني بمالي سنة 2007.¹² وانطلاقاً من منظور السيادة الغذائية كما هو محدد أعلاه، نتناول في الأوراق التالية، ثلاثة مواضيع جوهرية، للمساهمة في النقاش البحثي والدراسي في بلداننا من أجل بديل زراعي بيئي مستدام.

أولاً: السيادة الغذائية في مصر: معضلة النمو الاقتصادي المجاني للتنمية القائمة على الحقوق

لقد تمثلت إستراتيجية الحكومة المصرية لتحقيق الأمن الغذائي في إدماج القطاع الزراعي بشكل أكثر فعالية في التجارة الدولية، وذلك من خلال تشجيع زراعة المحاصيل التصدير كثيفة رأس المال. ولا شك أن فترة التكيف الاقتصادي أدت إلى إهمال الزراعة في الأراضي القديمة في الدلتا وهمشت صغار المزارعين الذين يزرعون أقل من 5 فدادين. كان من بين عواقب التحديث الزراعي التي حالت دون وصول صغار المزارعين إلى المدخلات والأراضي والموارد هو تمكين كبار ملاك الأراضي والتجار. ولم تصبح الأسواق الريفية أكثر قدرة على المنافسة، وهي ساحات للأغنياء وذوي النفوذ لانتزاع الأرباح من المزارعين الذين يمتلكون طرقاً محدودة جداً إلى مصادر بديلة للزراعة أو المدخلات أو إمكانيات كسب الإيرادات الأخرى. ولم ينتج من ذلك المستوى الحرج من النمو الريفي لصالح السوق إلا ظروف ملائمة لتراكم ريفي عام ومشترك لزيادة الإنتاجية، ويبدو أنه أدى بدلاً من ذلك إلى استياء كبير لدى المزارعين ضد احتكار التجار. ونتيجة لذلك، كان هناك تقدم ضئيل في تعزيز الأمن الغذائي في مصر.¹³

خطة 2030 والتحديات أمام تحقيق السيادة الغذائية

في إطار أهداف التنمية المستدامة SDGs، التي عملت المؤسسات الدولية المعنية على دمجها في خطط التنمية الوطنية، لا سيما الإسكوا وتنظيمها لجهود تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في المنطقة العربية، جاء "دعم وإنشاء تعزيز آليات مؤسسية تُعنى بالأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة لرفع مستوى التنسيق بين القطاعات واتساق السياسات"¹⁴. في هذا السياق تعترف الحكومة المصرية بأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والنمو الزراعي المستدام ركائز رئيسية لتحقيق خطة عام 2030. وأهم ما جاء في الخطة: زيادة الاعتماد على الذات لتوفير السلع الغذائية الإستراتيجية، تحسين أنماط الاستهلاك المستدامة من أجل الارتقاء بالمستويات التغذوية وزيادة نصيب الفرد من السلع الغذائية التي تحتوي على قيمة غذائية أعلى، الحد من معدلات الفاقد من الأغذية وربط المزارع بالأسواق وتطبيق النظام الإلكتروني لدعم الخبز، إنشاء سلطة مستقلة لسلامة الأغذية، تطوير شبكات الأمن الاجتماعي.¹⁵

من ناحية أخرى نجد المادة 79 من الدستور المصري الجديد تنص على أن: "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكافي، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال"¹⁶. ولا شك أن صياغة المادة على هذا النحو جاء أكثر تطوراً من دساتير وأطر تنظيمية دولية أخرى، في صالح تغليب السيادة الغذائية بنهجها الشمولي والمستدام على الأمن الغذائي واقتصره على توفير الكم من مواد غذائية لا تحتوي عناصر التغذية المطلوبة للنمو الصحي، وكذلك ما يحمله من أضرار وتكريس لسياسات السوق الجائرة على صغار المزارعين والإنتاج الأصلي المحلي أمام التحديات التي تفرضها الشركات الكبرى بإمكانياتها العابرة للقارات وبدعم من المؤسسات الدولية وكذلك الحكومات.

¹¹ أطاك المغرب، فيا كيمبسيينا - نهج المزارعين، 7مارس/آذار 2017. <https://bit.ly/3bQcEN5>.

¹² Declaration Of Nyéleni Sélingué, Mali, <https://nyeleni.org/spip.php?article290>

¹³ مركز الدراسات الدولية والإقليمية، الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط، ريموند بوش، الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في مصر :

<https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/558545/CIRSArabiaSummaryReport6FoodSecurity2013.pdf?sequence=5>

¹⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA، دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية، حزيران/يونيو 2019:

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/dmj_hdf_ltnmy_lmstdm_fy_khtt_ltnmy_lwtny_1.pdf

¹⁵ لجنة الأمن الغذائي العالمي، من الاتفاق إلى العمل لتنفيذ خطة عام 2030، مصر: الخطوات المقبلة: <http://www.fao.org/3/mr327a/mr327a.pdf>

¹⁶ الدستور المصري المعدل: 2019: <https://manshurat.org/node/14675>

في إطار الإستراتيجية القطرية 2018-2023 التي تركز على محاور رئيسية، من بينها تعزيز الأمن الغذائي وتطوير المجتمعات الزراعية والريفية، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمعات الريفية، مثل: الفتيات والسيدات والرائدات الريفيات والشباب وصغار المزارعين، وضعت الحكومة المصرية بالمشاركة مع برنامج الأغذية العالمي مشروع تحقيق التنمية الزراعية والريفية، لتركز من خلاله على "مطابقة المشروعات الممولة من شركاء التنمية مع أهداف التنمية المستدامة، ومن ضمنها الهدف الثاني: "القضاء التام على الجوع"، وذلك ضمن مبادرات مختلفة من بينها مبادرة "حياة كريمة" التي تستهدف القرى الأكثر احتياجًا، وذلك من خلال محور الاستثمار في رأس المال البشري في المجتمعات الريفية، عبر تعزيز سبل كسب العيش وتنوع مصادر الدخل بمشروعات الإنتاج الحيواني والداجني والقروض العينية والحرف اليدوية، وتحسين كفاءة استخدام موارد المياه، ودعم قدرات المزارعين على التكيف مع تغير المناخ، وتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للسيدات والفتيات، وتشجيع الإبداع والابتكار من خلال منصات المعرفة الرقمية التعاونية فيما بين بلدان الجنوب.¹⁷

تظل إمكانية تحقيق الخطة قائمة مع مواصلة الحكومة المصرية جهودها في هذا الشأن من التعاون مع المنظمات الموفرة لسبل التعاون الفني والمالي. لكن تظل هناك فجوات على صعيد البيانات والتحديات المنهجية التي ينبغي مواجهتها لقياس الأمن الغذائي والتغذية على نحو فعال وفي الوقت المناسب. وهذا ما ينطبق خصوصًا على الهدف الثاني: "القضاء التام على الجوع"، والمقاصد المرتبطة به وتشمل المفاهيم التي تتراوح بين الجوع وسوء التغذية والإنتاجية والدخل الزراعيين لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، واستدامة الممارسات الزراعية، وصولًا إلى حماية المحاصيل والموارد الوراثية الحيوانية، وبالتالي تغطي جزءًا كبيرًا من الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية (توافر الأغذية والحصول عليها واستخدامها واستقرارها). ومن ثم ينبغي الاعتبار في أن خطة عام 2030 تقر بشكل تام أن التقدم المحرز في مجال تحقيق الكثير من الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة يعتمد على مدى التقليل الفعلي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتعزيز التنمية المستدامة. كذلك يعتمد التقدم المحرز في الهدف الثاني، على التقدم المحقق على صعيد أهداف أخرى. وهذا يعني أنه ينبغي لصانعي السياسات النظر في الروابط القائمة ضمن الهدف الثاني، وعملية التأزر هذه لن تخلو من صعوبة في الجهود الإجمالية.¹⁸ وهذا ما قد نرصده في مظاهر بعينها مرتبطة بالتعددية ومدى القصور في تحقيقها على الوجه الأمثل.

على سبيل المثال، على الرغم من أن خطة 2030 تتضمن أهدافًا طموحة للحد من فقر الدم بين الأطفال دون سن الخامسة، فإنها لا توضح بشكل كامل الإستراتيجيات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.¹⁹ فالتركيز الرئيسي لخطة التغذوية هنا هو البدء في برنامج عملية معالجة دقيق الخبز، بمعنى تعزيز الدقيق بالمغذيات الدقيقة في عملية التصنيع، لكنها تعجز عن معالجة الأسباب الهيكلية لفقر الدم، مثل: عدم القدرة على تحمل التكاليف وقلة فرص الحصول على الغذاء الذي يتمتع طبيعيًا بالمغذيات والمعادن.²⁰

للتصدي لهذه المشكلة ينبغي أن تستثمر الدولة في تحريك مواردها لإتاحة السلع المغذية بأسعار مناسبة للأسر الفقيرة. مع ضرورة توسيع قائمة السلع المدعومة لتشمل الخضراوات والفاكهة والبقول التي تحتوي على المغذيات الدقيقة، بجانب السلع المتاحة الآن، التي تقتصر على السلع ذات نسب النشويات العالية، مثل: الأرز والسكر والدقيق،²¹ وهي تفتقر إلى المغذيات الدقيقة، مثل: المعادن والفيتامينات، التي يؤدي نقصها إلى سوء التغذية.

كذلك ينبغي أن تتضمن الخطة الوطنية للتنمية المستدامة خطة التغذية الوطنية، وأن يتم نشر تلك الخطة العامة والإفادة بتقارير عن تطور تنفيذها، وتعميم تلك الخطة على كل المؤسسات ذات الصلة للاستثمار في جمع وإتاحة الموارد

¹⁷ 4 وزراء يبحثون الخطة المقترحة لتحقيق التنمية الزراعية، البوابة، 23 فبراير/شباط 2021. <https://www.albawabhnews.com/4275743>

¹⁸ انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٦. رصد الأمن الغذائي والتغذية دعمًا لخطة التنمية

المستدامة لعام 2030: تقييم الوضع الراهن وآفاق المستقبل، روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: <http://www.fao.org/3/i6188a/i6188a.pdf>

¹⁹ رؤية مصر 2030: http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

²⁰ منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط (2020)، التغذية في مصر: <http://www.emro.who.int/egy/programmes/nutrition-and-food-safety.html>

²¹ آخر الأنباء (2019)، تعرف على أسعار 16 سلعة تموينية خلال شهر مارس. آخر الأنباء. 01 مارس 2019. <https://bit.ly/3v5buG8>

اللازمة لها. كذلك لا بد أن تتضمن هذه الخطة معالجة أشكال اللامساواة القائمة على الحالة الصحية، والتهميش الجغرافي في الحصول على الحق في الغذاء.²²

يظل من الأهمية أيضاً مراعاة الآثار البيئية للمشاريع التي تندرج تحت خطة التنمية 2030، لا سيما في إطار احتمال اضطراب الحكومة إلى قبول مشاريع تضر بالبيئة، مثل: مشاريع توليد الطاقة التي يمكن أن يكون لها أسباب بيئية تزيد من التلوث ومضاعفة مشكلة التغير المناخي، التي تعد مصر من أكثر البلدان تضرراً بها، وتعرض أجزاء كبيرة وحيوية منها للغرق. وهذا ما ينطبق أيضاً على التوسع العمراني الذي أشادت الحكومة المصرية أخيراً بأهميته في التنمية، دون مراعاة المحافظة على التوازن البيئي والحيوي، وما يتضمنه ذلك أحياناً من جور على حقوق المواطنين في استخدام الشواطئ بقصرها على أصحاب الثروة. وفي هذا يمكن القول إن إعادة التفكير في دعم المزارعين بالمحافظة على الأرض الزراعية وتمكين منتجي الغذاء سيحقق نتائج تخدم التوازن البيئي وفي الوقت نفسه تحقيق السيادة الغذائية، بدلاً من الانسياق في التوسع العمراني على حساب المساحة الخضراء ومن ثم تقليص الرقعة الزراعية التي تعتمد عليها البلدان في إنتاج الغذاء وتقليل الفجوة الغذائية واللجوء إلى استيراد جميع السلع الغذائية بأسعار مكلّفة تقع في نهاية المطاف على عاتق المواطنين.

ثانياً: في العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية: حالة تونس، قضية الأراضي الفلاحية

الإطار العام للسياسات الفلاحية في تونس:

يعد حق الفلاحين والفلاحات في النفاذ للأرض أحد ركائز السيادة الغذائية، فالأرض الفلاحية ليست فقط مساحة للاستغلال ووسيلة للإنتاج، هي أيضاً الهوية والبيئة والموارد الأساسي في الأرياف. وتكتسي- بذلك أبعاداً ثقافية واجتماعية وسياسية عميقة لدى فئة الفلاحين من مزارعين ومربي ماشية، والصيادين والمستغلين للغابات على حد السواء. ولأنه قد تنوّعت أشكال النفاذ للأرض وأنماط استغلالها، فإن مفهوم السيادة الغذائية يفترض ضمان أحقية منتجي الغذاء في الولوج إليها باعتبار وظيفتهم الاجتماعية المركزية المتمثلة في تحقيق سيادة الشعب على الغذاء والحفاظ على الموارد والمنظومات الإيكولوجية.

تستند اليوم السياسات الزراعية التونسية كأغلب بلدان الجنوب التابعة إلى مفهوم الأمن الغذائي فتدعم الإنتاج الموجه للتصدير والتجارة بالمواد ذات الميزات المقارنة وتهتمش الفلاحة المعاشية معوضاً إياها بالاستيراد. تعود جذور هذا التوجه إلى السياسات الاستعمارية التي وضعت مناويل إنتاج مستحدثة أتبعها بعد ذلك مجمل القطاع تفاعلاً مع تشجيعات الدولة كالمناح والامتيازات وخطوط التمويل. وساهمت هذه السياسات بشكل كبير في استلاب الأراضي الفلاحية من المزارعين وضرب الأنشطة المعاشية وتحويل المخزون العقاري لصالح الفلاحة التجارية والقطاعات الأخرى.

تنظر هذه الورقة في وضعية المخزون العقاري الفلاحي التونسي- بين الظروف البيئية الصعبة وإشكاليات نفاذ الفلاحات والفلاحين للأرض ومناويل الاستغلال المستنزفة للتربة وضغط القطاعات الاقتصادية الأخرى في محاولة للوقوف عند أهم ملامح نظام استغلال الأرض في علاقته بالسيادة الغذائية وبالعدالة الاجتماعية والبيئية.

²² راجع تفاصيل ومحتويات الحق في الغذاء في التعليق العام رقم 12: <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc12.html> انظر أيضاً مؤشرات الغذاء والمياه والأرض الزراعية ضمن مشروع مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر <https://www.progressegyppt.org/topic.html#land> ESPI:

الأرض الفلاحية بين الظروف البيئية والسياسات الزراعية

تمثل الأراضي الفلاحية قرابة ثلثي مساحة الجمهورية التونسية أي حوالي 10 مليون هكتار منها 1.6 مليون هكتار من الغابات (الشمال) و4.8 مليون هكتار من المراعي (الوسط والجنوب)، و5.2 مليون هكتار من أراضٍ صالحة للزراعة²³. يتميز المناخ عمومًا بجفافه، حيث تتراوح معدلات الأمطار بين 600 مم/سنة شمالاً و100 مم/سنة جنوبًا، ما جعل المنتجين والمنتجات يبدعون في تقنيات الفلاحة البعلية وشبه البعلية التي نجدها تمارس بنسبة 71 في المئة في المستغلات الفلاحية.

فقد ولدت الظروف البيئية الصعبة أنظمة إنتاج فلاحية تقليدية متأقلمة مع المناخ ومع الجغرافيا تتميز بالتنوع والتكامل، وشكلت بدورها تركيبات مجتمعية وعمرانية مختلفة على كامل المجال الريفي كالداوير في جبال الشمال والشمال الشرقي، ومضارب القبائل البدوية وشبه البدوية بالوسط والجنوب وقرى الصيد البحري والفلاحة المستقرة على السواحل، كما أنتجت حركات تنقل موسمية تجوب مختلف أركان المجال (حركة الهطاية، حركة العشابة، التبريع...) يشارك فيها الإنسان والحيوان حفاظًا على التوازن الطبيعي للمنظومات الإيكولوجية. وينبني النظام التقليدي لاستغلال الأرض على رؤية شاملة للمجال المناخي وعلى مبدئي النفاذ المشترك للأرض وأحقية منتجي الغذاء في الولوج إليها، خاصة في المناطق الجافة.

حكمت الظروف البيئية جملة هذه الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية إلى حدود الاستعمار الفرنسي. الذي استحوذ على الموارد ومنع التنقل وعمل على تفكيك التركيبات العمرانية وغَيَّرَ النظم العقارية لتسهيل استيلائه على الأرض. ولم تقطع دولة الاستقلال مع هذه الممارسات، بل كرستها من خلال سياساتها المتمثلة في الاستحواذ والخصوصية والزبونية.

التشتت والإهدار والفساد، عناوين فشل نظام استغلال الأراضي الفلاحية

يعود آخر تعداد للمستغلات الفلاحية في تونس إلى سنة 2005 حيث كان عددها 516 ألف تغطي مساحة جمالية تقدر بـ5.3 مليون هكتار. وتلفت نتائج هذا التعداد الانتباه إلى اشكالية تشتت الملكية وحجم التفاوت بين صغار وكبار المستغلين، حيث تمسح 54 في المئة من المستغلات الفلاحية أقل من خمسة هكتارات وهي لا تمثل سوى 11 في المئة من المساحة الإجمالية، بينما تحتكر 3 في المئة من مستغلات ثلث المساحة الإجمالية وهي تلك التي تمسح أكثر من خمسين هكتارًا.

يمكن اليوم تصنيف الأراضي الفلاحية حسب صبغتها العقارية إلى أربعة أصناف:

أراضي الخواص وهي تمثل تقريبًا 6 ملايين هكتار وتشمل مليونًا ونصف هكتار من الأراضي الاشتراكية التي تم إسنادها منذ الاستقلال إلى اليوم (تحويلها من الملكية المشتركة إلى ملكيات فردية). وأراضي الخواص هي المعنية أساسًا بإشكالية تشتت الملكية التي تعرضنا لها سابقًا. حيث تدهور معدل المساحة الوطني من 16 هكتارًا في الستينيات إلى 6 هكتارات في 2015، ما يحد من إمكانيات الإنتاج ويضاعف كلفته، خاصة مع جنوح المستغلين عن التنظم في تعاضيات أو تعاونيات.

الأراضي الاشتراكية وهي ملك مشترك لمجموعات قبلية (عروش) وتمسح مليون هكتار ونصفًا، أغلبها مراعي مهمة أو مستنزفة تتخللها مواقع استخراجية (نפט، غاز، فوسفات، مقاطع...) وتمتد أساسًا في ولايات الوسط والجنوب. تعاني هذه الأراضي وضعية عقارية شبه مجمدة تجعلها تقريبًا خارج الدورة الإنتاجية الرسمية وهي كذلك محل نزاعات مستمرة إما بين العروش، أو بين الأهالي والمستثمرين الوافدين أو بين الأهالي والدولة.

الأراضي الدولية: تحقيقًا "للجلاء" الزراعي، تداينت تونس من الدولة الفرنسية واشترت العقارات الفلاحية التي يستغلها المستعمرون و أدرجتها مع أراضي الحبس والأوقاف ضمن ممتلكاتها ولم تُعدها لأصحابها من الفلاحين. ناهزت سنة 1964 المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية الدولية 828 ألف هكتار²⁴ لم يبقَ منها اليوم سوى 493 ألف هكتار بعد أن تم التفويت في مئات المستغلات للمقربين من السلطة والمستثمرين في القطاع الفلاحي. وهي من أخصب الأراضي المهيأة والمدمجة في

23 Profil de Pays - Tunisie, FAO, 2015, <http://www.fao.org/3/ca0212fr/CA0212FR.pdf>

24 كيف السبيل لإعادة هيكلة الأراضي الدولية خدمة لجماهير الكادحين في الريف التونسي، عبد الله بن سعد، الحوار المتمدن، 2 نوفمبر 2015.

البنية التحتية لكنها تعاني إشكاليات تصرف عميقة (فساد، إهمال، ديون، عدم تطبيق كراس الشروط...) تتناقض مع قدراتها الإنتاجية العالية، ما يجعلها محل حراك اجتماعي متواصل يطالب بإرجاع الأرض للفلاحين.

اللامساواة الهيكلية في استغلال الأرض

تمثل النساء قوة العمل الأساسية في القطاع الفلاحي التونسي، حيث إن 80 في المئة من اليد العاملة في القطاع نسوية²⁵ لكنهن في المقابل لا تستحوذن سوى على 4 في المئة من المستغلات الفلاحية (قاربة 33 ألفاً مستغلة من جملة 516 ألفاً²⁶). وتفضح هذه الأرقام عمق اللامساواة التي تعانيها فئة الفلاحات من جراء نظام الميراث وأعرافه لدى الخواص، فمن ناحية "للذكر مثل حظ الأنثيين" ومن ناحية أخرى "الأرض للذكر" فتجد المرأة الفلاحية نفسها في تبعية تامة وفي علاقة إقطاعية بآتم معنى الكلمة ومع مالك الأرض حيث إنها تعمل إما في مستغلة عائلية دون مقابل أو في مستغلات أخرى بأجر زهيد لا يكاد يغطي قوتها اليومي تحت سلطة وسيط يتكفل بتوفير النقل.

أما بالنسبة إلى الأراضي الدولية، فيُسنَد معظمها إلى الذكور، إما في إطار مقاسم للفلاحين الشبان وللبنين أو عقود كراء للشركات وتستغل الدولة مباشرة ما تبقى عن طريق ديوان الأراضي الدولية. وبعد أن تُستثنى المرأة الفلاحية في كل هذه الآليات من الولوج إلى الأرض يتم استغلالها كيد عاملة موسمية في ظروف هشة وغير لائقة دون تغطية اجتماعية وبمقابل يتراوح بين 3 و4 دولارات في اليوم.

الأراضي السقوية بين الندرة وزحف الفلاحة التجارية

لا تمثل المساحات القابلة للزِّي سوى نسبة 9,2% من المساحة الإجمالية القابلة للحراثة_أي حوالي 450 ألف هكتار_ ولكنها تساهم بنسبة قدرها 35% من الإنتاج الفلاحي الوطني ونسبة تتراوح بين 34-40% من قيمة المنتوج الفلاحي الوطني وتؤمن نسبة تتراوح بين 20 و40% من الصادرات الغذائية. وترجع ندرة الأراضي السقوية إلى قلة الموارد المائية، ما يجعل الاستثمار الخاص الباحث عن الربح يستهدفها بالاستحواذ والاستنزاف بدعم وإسناد من الدولة.

وتنتشر في المناطق السقوية مناويل الإنتاج الأحادي التي تركز على منتج واحد موجه للتصدير وتستعمل البذور المهجنة والأصناف المستوردة والأسمدة الكيماوية. تجعل هذه المناويل من الفلاحة السقوية قطاعاً رجعيًا بامتياز، يتغذى من التجارة بالمدخلات الفلاحية والاحتكار والوساطة ورخص اليد العاملة وسياسات دعم التصدير وفي تبعية تامة للأسواق الخارجية. كما تتميز هذه المناويل باستهلاكها المستنزف للموارد المائية وبتلويثها للتربة و بإنتاجها لمواد غذائية غير صحية.

عند التمعن في استعمالات مياه الري، يتضح التوجه العام لسياسة التصرف في الأراضي السقوية، حيث تخصص تقريبًا 100 ألف هكتار لإنتاج الخضراوات، تمثل الطماطم_البندورة_ ربعها وتستأثر غارسات الأشجار بقاربة 150 ألف هكتار، نجد على رأسها الزيتون (64 ألف هكتار) تليها واحات النخيل من صنف "دقلة نور" (32 ألف هكتار) والقوارص (25 ألف هكتار). ولا تخصص للزراعات الكبرى إلا نسبة 35 في المئة من جملة الأراضي المروية مع تسجيل تراجع شديد في إنتاج الحبوب لصالح الأعلاف، وينسب هذا التحوُّل إلى تشجيع الدولة لمنظومة الحليب التي تتحكم فيها ثلة من رجال الأعمال المقربين من دوائر السلطة والبنوك.

والملاحظ أن رغم المساحة الهائلة لغابات الزيتون البعلية والمقدرة بـ1.6 مليون هكتار، يزحف الزيتون على المناطق السقوية باستحواذه على 14 في المئة من هذه الأراضي ويعود ذلك إلى تشجيع الدولة دخول أصناف أوروبية، التي تعتمد الري الكلي.

Hamza Marzouk, Tunisie - travail agricole : La main-d'œuvre féminine reste dominante, L'économiste Maghrébin, ²⁵

<https://bit.ly/3sX0d9k>

Enquête sur les Structures des Exploitations Agricoles 2004-2005, <http://www.onagri.nat.tn/uploads/divers/enquetes-26>

<structures/index.htm>

الاستهتار بالبيئة والتغير المناخي

تتعرض الأراضي الفلاحية إلى ضغط مستمر من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالسكن والسياحة والخدمات والصناعات الاستخراجية. فنجد من أهم أسباب تآكل المخزون العقاري الفلاحي التمدد العمراني على الأراضي الفلاحية والمراعي والغابات وتكاثر المقاطع العشوائية التي تدمر التضاريس الطبيعية وتأثير مواقع الأنشطة الصناعية الملوثة والمستنزفة على النشاط الفلاحي (قفصة، قابس، تطاوين، دوز) وكلها ناتجة عن تشجيع القطاعات الربعية المربحة على حساب الفلاحة المعاشية.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني الأراضي الفلاحية من ارتفاع أحجام الفضلات المنزلية التي يتم التخلص منها في مصبات عشوائية على تخوم المدن (تونس، سوسة، صفاقس...) وضعف البنية التحتية للصرف الصحي حيث يتم غالبًا سكب المياه الملوثة في الأودية أو في البحر دون معالجة وكذلك من الاستعمال المكثف للمواد الكيميائية في الفلاحة، والصناعة، والتنظيف، وغيرها. وتعتبر هذه الممارسات إجرامًا في حق البيئة والفلاحة ومنتجي الغذاء ومستهلكيه وهي محاور حراك اجتماعي حثيث في كامل البلاد.

من ناحية أخرى، تتعرض الأراضي لتداعيات التغير المناخي المتمثلة في تملح التربة والطبقة المائية الارتوازية وتقدم البحر والانجراف والتصحر وغيرها من ظواهر مرتبطة بانحسار الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، ورغم كثرة المخاطر وحدثها، فإن مصالح الدولة لا تعطي الموضوع الأهمية اللازمة، فسياساتها لمجابهة التغير المناخي تنحصر تقريبًا في محاولة التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون محليًا بدلًا من أن تتجه نحو دعم تأقلم البلاد مع المعطيات المناخية الجديدة.

يتبين لنا من خلال هذا العرض السريع لوضع الأراضي الفلاحية في تونس جملة العوائق التي تؤثر سلبًا على كافة قطاعات الفلاحة وعلى الأغلبية الساحقة من الفلاحين والفلاحات وكذلك على مجمل المجال الريفي. لكنها تمثل في نفس الوقت فرصة للمستثمرين الباحثين عن مراكمة الثروة الذين يستغلون ضعف صغار المنتجين والجمود القانوني في ما يخص الأراضي الاشتراكية وغياب الرقابة على استغلال الموارد وتلويث البيئة وعلاقاتهم بأجهزة الدولة للاستحواذ على أحسن الأراضي الفلاحية واستغلالها في مشاريع ربحية.

أما الفلاحة المعاشية التي تمارسها - غالبًا - فئة صغار ومتوسطي الفلاحين فهي تواجه، بالإضافة إلى الضغط على الموارد العقارية، إشكاليات هيكلية أخرى متعلقة بالمنوال التنموي في حد ذاته. فمنذ الاستقلال، انتهجت تونس سياسة الأجرور الضعيفة التي تتطلب التحكم في أسعار المواد الأساسية، فأبقت عليها لدى المنتجين في مستويات متدنية جدًا بينما تعاطمت كلفة الإنتاج. أدت هذه السياسة إلى تفجير الفلاحين وإلى خلق حلقات مضاربة ولوبيات فساد تعتاش من احتكار الأرض والموارد والمدخلات وتوزيع وتوريد المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب واللحوم. هذا بالإضافة إلى سيطرة الواسطات على مسالك توزيع بقية المنتجات كالخضراوات والغلل بما يجعل فئة الفلاحين الحلقة الأضعف في القطاع. وقد ذكر رئيس الاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري أن 12 ألف فلاح تخطى عن نشاطه سنة 2018 تاركًا أرضه بورًا أو عارضًا لها للبيع.

عديدة هي الأصوات التي تتعالى في تونس اليوم مطالبة بإصلاح زراعي شامل وبخارطة فلاحية تأخذ بعين الاعتبار البيئة والتغير المناخي، وبحق الفلاحات والفلاحين في النفاذ للأرض. وتتجلى هذه الحركة الاجتماعية المساعدة في تواتر الحركات الاحتجاجية والأنشطة المدنية المطالبة بإسناد الأراضي إلى منتجي الغذاء وبإسقاط حق الاستغلال عن المستثمرين وبتشديد الرقابة على الملوئين وبدعم منظومات الإنتاج الأساسية والطبيعية و المتأقلمة مع المناخ. غير أن موازين القوى لا زالت تميل لصالح مقولة الأمن الغذائي تحت تأثير إملءات المؤسسات المالية العالمية والتقاء مصالح الشركات الأجنبية والأوليغاركية المحلية.

ثالثاً: حراك عمال/ات الزراعة من منظور السيادة الغذائية نموذج: منطقة اشتوكة أيت باها بالمغرب

يُعَدُّ المغرب بلدًا فريدًا في شمال إفريقيا، من حيث الاستثمار الرأسمالي الهائل في القطاع الفلاحي. فقد وجد المستثمرون الأجانب والمغاربة، فرصًا ذهبية للاغتناء المضمون واكتساب الثروة على حساب الجانب البيئي علاوة على استغلال عمال/ات الزراعة في الضيعات الفلاحية الكبرى.

بداية فقدان السيادة الغذائية

بعد استقلال المغرب سنة 1956، جرى تحويل ملكيات المعمرين الفرنسيين و التي انتزعت من الفلاحين الصغار المغاربة إلى كبار الملاك العقاريين. هكذا استحوذ كبار الملاك المعمرين الجدد كما يسميها المغاربة على 747000 هكتار إلى حدود سنوات التسعينيات، من إجمالي وعاء عقاري بلغ حوالي مليون و20 ألف هكتار، كانت تحت سيطرة الاستعمار²⁷. بينما وُجِّه قسط صغير إلى القطاع العمومي، تسييره شركتا "صوديا" و"صوجيطا"، التي بدأت خصصتها انطلاقًا من نهاية التسعينيات.

ساهم برنامج التقويم الهيكلي الذي باشره المغرب سنة 1983، بإملاء من مانحي القروض الكبار، بتسريع وتيرة الإجراءات النيو ليبرالية، حيث جرى تكييف الاقتصادي الوطني مع متطلبات السوق الدولية. ونال القطاع الفلاحي النصيب الأكبر من هذا البرنامج: توجيه الفلاحة نحو التصدير، تمكين المستثمرين الكبار من إعفاءات ضريبية مجزية، وهو عينه جوهر "مخطط المغرب الأخضر"²⁸، أحد الخيارات الإستراتيجية الكبرى للمغرب.

استقطبت الفلاحة في المغرب رؤوس أموال ضخمة، مكنت من تمركز الشركات الزراعية في تكتلات اقتصادية مهمة حيث تسيطر سبع تكتلات رأسمالية كبرى على ما يناهز 95% من صادرات الفواكه والخضر²⁹. كان لهذا الوضع، أثر مباشر في إحداث مناطق فلاحية كبرى، تتركز فيها يد عاملة زراعية ضخمة، تشتغل بهذه الضيعات الرأسمالية.

عمال/ات الزراعة في اشتوكة أيت باها: حراك من أجل السيادة الغذائية

تحتضن منطقة اشتوكة أيت باها ما يزيد على 70 ألف عامل/ة زراعي/ة، ينحدرون من مختلف مناطق المغرب، محشورين/ات في قرى صغيرة، قريبة من أماكن العمل. أغلبية المساكن الشعبية غير لائقة تنعدم فيها شروط الحياة الكريمة. لا بنية تحتية ولا دور حضانة لأبناء العاملات، ناهيك عن أماكن الترفيه. وسط اجتماعي تُجهض فيه أحلام آلاف الشباب، المقبل على الحياة. وتعد هذه البيئة مجالًا خصبًا للجريمة والدعارة وشتى أمراض المجتمع الرأسمالي. وتؤمن هذه المنطقة حوالي 70% من الإنتاج الوطني من الخضر والفواكه³⁰.

أوضاع البؤس هذه، هي ما يحصده العمال/ات الزراعيين من "التنمية" المزعومة، التي تشجعها الحكومة بخلق مناخ الاستثمار للشركات متعددة الجنسية، عبر تكييف التشريعات مع قانون السوق (قانون العمل، قانون الاستثمار، مدونة الضرائب... إلخ). وجدير بالذكر أن إحدى المفارقات الصارخة في هذه التشريعات، هي التفاوت في الأجر ما بين العامل في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي. حيث لا يزال مطلب النقابات الفلاحية هو رفع الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة ليتساوى مع مثيله بالقطاع الصناعي.

منذ سنة 2004، دخل العديد من العمال/ات الزراعيين/ات في مقاومة اجتماعية منظمة نقائياً ضد الاستغلال الذي يطالهم/هن في الضيعات الفلاحية الكبرى، سواء في أماكن الإنتاج أو في محطات التلغيف.

²⁷ حمزة، من يسيطر على صادرات المغرب من الفواكه والخضراوات؟ موقع جريدة المناضلة.

²⁸ نجيب أفصبي، اتفاقيات التبادل الحر اتفاقيات استعمارية ضد الشعوب، الناشر جمعية أطاك المغرب بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ، تاريخ النشر 2015، ص45.

²⁹ حمزة، مصدر سبق ذكره.

³⁰ موقع لكم، تحقيق: المبيدات الكيماوية في المنتجات الفلاحية سم صامت يهدد البيئة وينخر صحة الإنسان، الأربعاء 26 يوليو سنة 2017.

ومن جملة ما يتعرض له عمال/ات الزراعة: طول ساعات العمل وتدني الأجور، ومحاربة العمل النقابي وانتشار شركات الوساطة في الاستخدام، والمخاطر المهنية، لا سيما الاستعمال غير المراقب وغير الآمن للمبيدات الزراعية، وغيرها من مصائب العمل في المزارع الرأسمالية التصديرية التجارية³¹.

كانت المقاومة العمالية منظمة نقائياً، واتخذت أشكال احتجاجات واعتصامات ينخرط فيها آلاف العمال/ات، على الرغم من الصعوبات الجمة التي صاحبت هذا الحراك في بداياته (الطرد، السجن بموجب الفصل 288 من القانون الجنائي المجرّم للإضراب)، إلا أنه أصبح ينمو بفعل ثقة العمال/ات، في مقاومتهم وتنظيمهم، وانعدام أي مخرج آخر غير المقاومة النقابية لتحسين شروط الاستغلال، وانتزاع بعض المكاسب.

لم تحظ المقاومة العمالية في منطقة اشتوكة أيت باها في مجمل تاريخها بالنصر الكامل، بل كانت الشركات تناور وتهجم على العمال/ات النقابيين/ات، وعلى المكاتب النقابية برمتها، تارة بالطرد وأخرى بالتوقيف أو بالتماطل في أداء الأجر. بالإضافة إلى رفع دعاوى قضائية في المحاكم ضد النقابيين.

يعكس هذا النموذج التنموي على النمط الرأسمالي الزراعي والتصدير، مدى الضرر البالغ الذي يخلفه وراءه من سحق عمال الزراعة ضحايا الصف الأول لمنظومة فلاحية هدفها ربحي بالأساس.

لتزويد الأسواق العالمية بالمنتجات الفلاحية الموجهة نحو التصدير، تستعمل هذه الضيعات مبيدات فلاحية، ذات ضرر بالغ الخطورة على البيئة وصحة العمال/ات، الذين يستعملونها دون احتياطات كافية لدرء الخطر لا سيما تحت بيوت البلاستيك عالية الحرارة والرطوبة.

شكلت مقاومة العمال/ات الزراعيين/ات ضد الاضطهاد الرأسمالي في منطقة اشتوكة أيت باها بالمغرب، إحدى الروافد الحقيقية الداعية إلى السيادة على الغذاء والموارد، وتتقاطع هذه المقاومة مع مقاومات عالمية أخرى لهذا النمط الرأسمالي الزراعي الاستخراجي الذي تغلغل بشكل كبير في المغرب.

تدمير البيئة باسم التنمية

تستحوذ تكتلات الزراعة الاستخراجية على آلاف الهكتارات في سهل سوس، بمنطقة اشتوكة جنوب مدينة أكادير، و أغلبيتها موجه نحو الأسواق الدولية، ضمنها منتوجات فلاحية طارئة على المنظومة البيئية للمنطقة، وتستنزف كميات هائلة من المياه الجوفية بالإضافة إلى اعتمادها بشكل مفرط على المواد الكيماوية المضرة بصحة الشغيلة والمستهلكين/ات على حد سواء³². وهو ما أكدته التحقيق الصحفي لموقع لكم: "إن جميع المغاربة مهددون بسموم هذه المواد"³³.

وتحول هذه المنتجات التصديرية ملايين الأمتار المكعبة من المياه إلى الخارج، متنسبة في تراجع كارثي للفرشة المائية بمنطقة اشتوكة أيت باها ونواحيها. وقد دقت جمعية أطاك المغرب ناقوس الخطر، إذ أكدت على "أن المياه الصالحة للشرب الموجهة للاستهلاك البشري والصناعي والسياحي لا تشكل إلا 7% من مجموع الكميات المستهلكة بسوس ماسة، إلى أنها باتت مهددة بفعل الضخ المفرط للمياه من قبل النشاط الزراعي التسويقي الذي يلتهم أكثر من 93% من مجموع الموارد المائية"³⁴.

كذلك يخلف نشاط الشركات أطناناً من النفايات الزراعية المستعملة في الضيعات (أنابيب الري بالتقطير وأكياس البيوت البلاستيكية... إلخ)، ما يسبب ضرراً بالغ الخطورة على الأراضي الفلاحية المجاورة المملوكة لصغار الفلاحين. ويسبب انتشار تراكم النفايات البلاستيكية قرب أماكن السكن أخطار صحية على الإنسان والمواشي.

³¹ عمر أزيكي، دفاعاً عن السيادة الغذائية بالمغرب دراسة ميدانية حول السياسة الفلاحية ونهب الموارد، الطبعة الأولى، يوليو 2019، ص 103.

³² عمر أزيكي، نفس المصدر.

³³ موقع لكم، نفس المصدر.

³⁴ أزمة المياه بسوس متواصلة ولن تشكل محطة تحلية المياه بشتوكة حلاً لها، تاريخ النشر 23 فبراير 2021 موقع جمعية أطاك المغرب.

ما السبيل إلى سيادة على الغذاء والموارد؟

تصب مطالب شغيلة الزراعة ونشاطها النضالي ضمن مشروع السيادة الغذائية الذي تنادي به حركة نهج المزارعين الدولية "لا فيا كومبيسينا"³⁵ وشبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية، ويأتي على رأسه ضرورة الاستناد إلى فلاحات محلية مستدامة تحترم البيئة وتحافظ على الموروث الغذائي المحلي للشعوب، والقطع مع النمط الزراعي الصناعي، بما يضمن غذاء صحي وبيئي للسكان. هذا المطلب بيئي في طبيعته وإنساني في جوهره. لن يكون متاحًا بلوغه سوى على نهج مقاومة عمال/ات الزراعة بشتوكة أيت باها، متضافرًا مع نضالات بيئية ونسوية من أجل مجتمع بديل.

³⁵ إعلان المنتدى الدولي حول الزراعة الإيكولوجية نيلين، مالي موقع شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية (سيادة).

خلاصة وتوصيات عامة

كشفت جائحة كورونا بما لا يدع مجالاً للشك، الدور المتعاظم لصغار المنتجين/ات³⁶، الذين كانوا ضمن الصفوف الأمامية لخطوط الإمداد، بتزويد شعوب بلداننا بما يلزم من غذاء، طوال فترة الإغلاق والحجر الصحي، في مقابل هشاشة خطوط إمدادات الغذاء العالمية التي تقودها الشركات العابرة للقوميات³⁷. يدفعنا هذا إلى الحديث عن بدائل اقتصادية شاملة عن النموذج الرأسمالي السائد الذي يشهد تقلبات وأزمات دورية يدفع ثمنها من هم تحت. ويقع على رأس هذه البدائل مشروع السيادة الغذائية الذي رسمت أولى معالمه حركة نهج الفلاحين الدولية "لافيا كومبيسينا"، ولقي صداه بعداً عالمياً ضمَّ إلى صفوفه ملايين صغار الفلاحين والبحارة والرعاة وعمال الزراعة، مشروع تحرري على هذا المنوال نراه متكامل الأركان على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي علاوة على أنه يضع المسألة البيئية كأولوية.

ونود أن نتقاسم مع القراء بعض التوصيات العامة التي نرفعها إلى الحكومات والمنظمات الدولية والحركات الزراعية المكافحة عن بديل السيادة الغذائية:

لعل من أهم التوصيات في هذا الصدد:

- ضرورة تعديل منظومة القوانين التي تحكم أوضاع صغار الفلاحات، وعاملات الزراعة والبحر والرعي، لضمان حقوق عمل سليمة وتوسيع مظلة التأمينات الصحية والاجتماعية.
- إعادة الاعتبار ضمن خطط التنمية الحالية والمقبلة في أعمال الحق في الغذاء والسيادة الغذائية بالتركيز على طرق الإنتاج والحصاد والتحويل والتسويق التي تتأقلم مع النظم البيئية والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية، وتتجنب المدخلات المستوردة والسامة وتحسن مرونة النظم الغذائية المحلية في مواجهة تغير المناخ.
- دعم المزارعين المحليين، لا سيما صغار الفلاحين، مع ضمان حقهم في الولوج لمستلزمات الإنتاج كالأرض والغابات والماء والبذور والتمويل ووقف محاباة الشركات الاستثمارية التي تركز على المحاصيل التصديرية التي يمكن أن تضر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتوازن البيئي سواء من حيث استخدام الأراضي أو المياه، ومن ثم تفوت الفرصة على تحقيق السيادة الغذائية من أجل أرباح مالية لفئات قليلة من أصحاب الإمكانات والنفوذ.
- القطع مع الزراعات الصناعية ذات الاستهلاك العالي للطاقة والماء والمواد الكيميائية، لا سيما الوقود الأحفوري، دعم الزراعات الصديقة للبيئة التي تحقق السيادة الغذائية من ناحية والاستجابة للتغير المناخي من ناحية أخرى.
- ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة بهذا المجال في قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021، ضمن الأحداث والأنشطة الموازية لدعم سبل مقاومة جور الشركات الرأسمالية الكبرى على مقومات السيادة الغذائية في العالم، بخاصة في المنطقة العربية ومصر.
- مناصرة حراك عمال/عاملات الزراعة في البلدان التي تعرف انتشار الضيعات الفلاحية الرأسمالية، من أجل انتزاع حقوقهم الاجتماعية بما فيها حق العمل النقابي، والتأكيد على أحقيتهم في الولوج إلى الأرض، باعتبارهم صغار فلاحين في الأصل.
- إعادة الاعتبار إلى الفلاحة المعيشية المحافظة على البيئة وعلى الموروث الثقافي للشعوب الأصيلة.
- إصلاح زراعي من أسفل، يراعي الحقوق التاريخية لصغار الفلاحين في الولوج إلى الأرض والماء، ومصادرة الأراضي المنهوبة من طرف الشركات المتعددة الجنسية والدولة.

³⁶ المزارعون/ات، عنوان الصمود أمام جائحة الكورونا: <https://bit.ly/3ucAN8a>

³⁷ وولدن بيلو، "لا تهدير أبداً فرصة أزمة جيدة": جائحة كوفيد 19 وإمكانية تحقيق السيادة الغذائية، موقع Siyada.org

- احترام بنود الإعلان المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2013.
- تضمين اتفاقية غلاسكو³⁸ "التزام الشعوب من أجل المناخ" ضمن الأطر التحليلية والمرجعية لوضع السياسات المتعلقة بالزراعة وسبل دعمها من المؤسسات صاحبة النفوذ المالي والاقتصادي على مستوى العالم، مع ضرورة تفعيل استراتيجيات التأقلم والتكيف مع التغير المناخي في الإقليم العربي!
- إعادة النظر في الخارطة الفلاحية في منطقتنا مع اعتماد مقاربات بديلة تركز على التنوع والتكامل والتأقلم مع المناخ والإنتاج من أجل الغذاء المحلي.
- العودة إلى استعمال البذور الأصيلة والسلالات الحيوانية المحلية المتأقلمة مع المناخ.
- العمل على حث صغار الفلاحين/ات والبحارة والرعاة، على التنظيم من أجل الدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتغيير نظم إنتاجهم.
- تشريك منتجي الغذاء في تحديد أسعار المواد الغذائية بما يحفظ هامش ربحهم ويقلص من الوساطات.
- بناء شبكات محلية تضامنية ومستدامة مستقلة عن المنظومات الرسمية تربط حلقات الإنتاج والتحويل والاستهلاك المحلي.

³⁸ أطات، المغرب، اتفاقية غلاسكو: التزام الشعوب من أجل المناخ: <https://bit.ly/3ca0QGY>